الأنباء
الاربعاء 10 يوليو 2013

إجماع على تسريع تشكيل الحكومة وسلام يتوقعها خلال عشرة أيام

انفجار «مفخخة» في عقر دار «حزب الله» بالضاحية.. و«غاضبون» يهاجمون شربل

جانب من الدمار والاضرار التي خلفها انفجار الضاحية الجنوبية امس (محمود الطويل)

تفجير الضاحية جرح 51 شخصاً وحطم 30 سيارة ونواب حزب الله يتهمون إسرائيل و«أتباعها»

التوتـرات المتنقلـة في المناطـق اللبنانيـة حطت رحالها في الضاحية الجنوبية للعاصمة قبل ظهر امس حيث معقل حزب الله.

على شكل سيارة مفخخة ركنت في مرآب للسيارات قرب مركز التعاون الاسلامي في حارة حريك اوقع انفجارها نحو 51 جريحا من المارة، فضلا عن تحطيم 7 سيارات كليا، وعشرين سيارة جزئيا.

وخلّف الانفجـار حفرة بعمق مترين وبقاع ثلاثة امتار، وتسـببت في تصدع بعض المباني الملاصقة، والتي هدمت في العدوان الاسرائيلي فـي يوليو 2006 ثـم اعيد بناؤها.

ونفس المنطقة كانت هدفا لتفجيـر ضخم عـام 1985 استهدف العلامة السيد محمد حسين فضل الله، الذي نجا بأعجوبة يومها في حين سقط نحو 80 ضحية من الاهالي.

السـيارة الملغومة وهي من نوع نيسان رباعية الدفع ركنت في مرآب للسـيارات المدنية فـي محيـط مركز التعاون الاسلامي وجمعية القرض الحسن، ومستشفى بهمن التابعة لميدان السـيد فضل الله وقد بنيت بتبرع من المواطـن الكويتي الذي تحمل اسمه.

واشعل الانفجار الناجم عن 35 كلغ من المواد المتفجرة الحرائق في السيارات الاخرى وحطم زجاج المباني، في فترة ذروة الاكتظاظ الشعبي في هذا الشارع.

لكن قرب مستشفى بهمن من المكان ساهم في احتواء الاصابـات بالاشـتراك مع مستشفى الساحل ومستشفى الرسول الاعظم.

وتقاطرت الشـخصيات السياسية ونواب حزب الله الى المكان. النائب علي المقداد قال الرسالة وصلت وكل من لا يريد الاستقرار لهذه المنطقة مدان.

اما النائـب علي عمار لم يستغرب ان تستهدف ضاحية المقاومة بمثـل هذه الاعمال الخبيثة التي تنضح ببصمات العدو الاسرائيلي واتباعه، هذه المقاومة التي كسرت رأس الدمج الاميركي – الاسرائيلي على حسب قوله.

وزيـر الداخليـة مروان شـربل جاء متفقـدا المكان وبعد جولة سـريعة توجه مغادرا فاذا بمجموعات شبابية تحاول اللحاق به والاعتداء عليـه بينمـا كان متوجها الى سـيارته وهم يوجهون له الشـتائم على خلفية ما يقال عـن تغطيته المزعومة لظاهرة الشيخ احمد الاسير في صيدا.

ووجه الشباب الغاضبون وهم يرفعون صور السـيد حسـن نصـر الله واعلام حزب الله الشتائم لـ 14 آذار والنائبـة بهيـة الحريري مـا اضطر مرافقـي الوزير من جيش وقـوى الامن الى ادخالـه الى احدى العمارات حيث احتجز لبعض الوقت ريثما استقدمت قوات اضافية من الجيش اخرجته من باب خلفي جرى استحداثه، تحت غطاء من الرصاص الكثيف في الهواء.

وكان شـربل قـال فـي تصريح لـ«المنار» ان القصد من هذا العمل تخريبي، ويمكن ان يكون الهدف الاسـتدراج الى فتنة سنية – شيعية لكن الطرفين لن يستدرجا.

بدوره اسـتنكر الرئيس ميشـال سـليمان الانفجار الهـادف للعـودة بنـا الى الصفحـات السـود، وجدد الدعـوة للحـوار والالتزام بإعلان بعبـدا والاقلاع عن هذه الرسائل السياسية.

رئيس مجلس النواب نبيه بري حذر مـن الفتنة التي يحاول البعض ايقاظها، وقال ان هدف الفاعلين ايقاع اكبر عدد من الضحايا الابرياء لكن العناية انقذت الوضع، واتصل بري بوزير الداخلية شربل واعتذر له عما حصل نتيجة ثورة غضب الناس.

الرئيس سعد الحريري ندد بالتفجير ودعا للعودة الى التوافق وتحييد لبنان.

رئيس القوات اللبنانية اسـتنكر التفجيـر وطالب الاجهـزة الامنيـة بالجدية التامة، وقال: لا امن للوطن والمواطن الا بالنأي بالنفس، واستنكر الاسلوب الذي اعتمد التعاطي مع وزير الداخلية مروان شربل.

وقد اجمع المستنكرون على ضرورة التعجيل بتشـكيل حكومـة جديـدة تتحمـل مسؤولية الوضع.

على هذا الصعيد كشفت مصادر في بعبدا ان الرئيس المكلف تمام سلام ابلغ الرئيس ميشال سليمان بان الحكومة ممكنة خلال عشرة ايام.

واطلـق سـلام جولـة مشاورات جديدة ساعيا لوقف المراوحة، واسـتقبل في هذا الاطار الوزير جبران باسيل موفدا من عمه العماد ميشال عـون، بعدما تعـذر اللقاء المباشر بينهما، وقالت مصادر كتلـة التغيير والاصلاح ان باسيل ابلغ الرئيس المكلف بان التيار الوطني الحر يطالب بخمسة وزراء في حكومة من 24 وزيرا.

ونقل عن مصادر رئاسته أن الرئيس ميشال سليمان يعتبـر أن الوضـع الحالي يتطلـب تشـكيل حكومة متوافق عليها، والمهم في رأيه ان تتشـكل حكومة متوافق عليها تتمثل فيها كل الاطراف وتحظـى مرة اخـرى بثقة مجلس النواب ولا تكون سببا في تعطيل البلد او تكون هي نفسها بالارادات المتناقضة.

موضـوع آخـر محـط الاهتمام، هـو التمديد لقائد الجيش العماد جان قهوجي الذي تنتهي ولايته في سبتمبر المقبل ورئيس الاركان اللواء وليد سـلمان، وازاء التعثر على خط المعالجة النيابية، بدأ البحث عن مخرج جديد انطلاقا من كون تعيين قائد جديد للجيش غير ممكن من جانب حكومة مستقيلة، إلا في حال ظرف أمني استثنائي وقاهر، وهذا الشـرط ليس متوافرا الآن، ومثله الاتفاق على اسم البديل، فضلا عن ان قوى 14 آذار لا توافق على إعادة إحياء الحكومة وعلى تعيين قد يأتي ضد مصلحتها السياسية، في حين يرفض العماد عـون التمديد للقادة العسـكريين، حتى لا يشمل التجديد العماد قهوجي، وتاليا اللواء اشـرف ريفـي الذي تعارض فيه قوى الثامن من آذار كافة.

وعلى هذا الأساس يجري البحث عـن صيغة قانونية معينة كقانون الدفاع لتلافي الفراغ في رئاسة الأركان ومن ثم في القيادة قبل الثامن من أغسطس، إذا تعذر التمديد في المجلس.

وقد عهد إلـى فريق من الخبـراء والمستشـارين بالبحث عن مخارج قانونية ودستورية تلافيا لحصول الفراغ المذكور.

وبالتزامن تسـتعد كتل نيابيـة لرفـع عريضة إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري تطلب فيها الدعوة إلى جلسة نيابية يقر فيها مشروع التمديد لقيادة الجيش تجنبا للفوضى.

لكـن بري أجاب بأن هذه المعضلة لا يحلها إلا الاسراع بتشكيل الحكومة الجديدة، ونقل عن بـري قوله انه لم يغدر بالعماد عون في موضوع التمديد لقائد الجيش.

من جانبه، قال منسـق الأمانة العامة لـ14 آذار د.فارس سعيد ان العماد ميشال عون لم يعد يشكل حاجة لحزب الله، فالحزب كان بحاجة إليه، عندمـا كان يخوض معركة التوازن السياسي مع قوى 14 آذار، وللحصول على تغطية مسيحية لكل ممارساته من سلاحه غير الشـرعي، إلى السابع من آيار.

وأضاف سعيد في حديث لإذاعة لبنـان الحر: أما وقد دخل حـزب الله في صدام مباشـر مع الفريق السـني في لبنان وسـورية، لم يعد بحاجة إلى غطاء عون، ومن هنا بدأ عون يبحث عن مروحة من التحالفات لتعويض هذه الخسارة. عن مواقف النائب وليـد جنبلاط قـال فارس سعيد: إذا رحل نظام الاسد غدا فسنرى النائب وليد جنبلاط في مكان آخر، علما انه لم يعد مهما في الحياة الوطنية إلا من باب احتساب الاصوات.

● بيروت ـ عمر حبنجر

هل تم تضليل بري أم أن المعطيات تغيرت؟

كان يمكن لنهار الاثنين 1 يونيو 2013 ان يكون يوما تصالحيا يعطي مشهدية التقاء في مجلس النواب تحتاجها الساحة اللبنانية، بعد التوتر الكبير الذي عاشته الاوساط السياسية والشعبية على وقع الاحداث الاليمة التي حصلت في عبرا شرق مدينة صيدا الجنوبية، الا ان الامر انقلب عكس ما كانت تشتهيه سفن كاسحات الالغام السياسية التي يقودها رئيس الجمهورية ومعه رئيس جبهة النضال الوطني وليد جنبلاط، وتحولت الجلسة النيابية غير المكتملة النصاب الى مناسبة لتقاذف التهم ولتوتير الاجواء اكثر مما هي متوترة. موافقة هيئة مكتب المجلس النيابي ـ المؤلفة من اغلبية محسوبة على قوى 14 آذار ـ على جدول اعمال الجلسات الذي وضعه رئيس المجلس نبيه بري اوحت ان هذه القوى وفي طليعتها تيار المستقبل راضية عن كل البنود المطروحة بما في ذلك القضايا التي لا تنطبق عليها صفة الضرورة لتسيير امور الدولة التي عادة ما يتم طرحها فقط امام البرلمان في الوقت الذي تكون فيه الحكومة مستقيلة وتقوم بتصريف الاعمال.

الرئيس نبيه بري يحاول منذ فترة طويلة تدوير الزوايا ولجم حمى التوتر ما امكن، وهو محرج مع حليفه حزب الله، حيث وقع تدخل هذا الاخير في سورية ثقيل عليه، ويسير بين النقاط في مشواره المتعب مع الحليف العوني الذي يريد منه بشكل خاص تسويق صهر العماد ميشال عون العميد شامل روكز لقيادة الجيش، في الوقت الذي لا تستطيع الحكومة تعيين الموظفين وهي في وضعية تصريف الاعمال، وبري بالتأكيد لا يريد للمشكلة الواقعة مع تيار المستقبل و«الجوالسني بشكل عام» ان تتفاقم، ويدرك مدى خطورتها على مستقبل لبنان وتداعياتها على الطائفة الشيعية، على وجه الخصوص. هل كان هناك خطة لتضليل الرئيس بري قبل جلسة الاثنين ام ان المعطيات السياسية قد تغيرت بعد احداث عبرا؟ ربما تكون هناك خطة من قبل قوى 14 آذار تقف وراء الاستعجال بعقد الجلسة التشريعية لاصابة عصفورين بحجر واحد، الهدف الاول توسيع الشرخ القائم بين فرقاء 8 آذار وتحديدا بين الرئيس بري والعماد عون، والهدف الثاني الاستعجال بالتمديد للعماد قهوجي في قيادة الجيش قطعا للطريق امام وصول صهر عون العميد روكز للقيادة. هذه الفرضية لا تلغي اطلاقا فرضية تغير المعطيات بعد الاحداث الاليمة التي وقعت في منطقة عبرا شرق صيدا بين الجيش اللبناني ومسلحين مؤيدين للشيخ احمد السير (المجهول المصير)، وادت الى حراك شعبي واسع فاجأ القوى الاساسية في الساحة السنية، لاسيما في طرابلس وصيدا والطريق الجديدة في بيروت، واصبح لزاما على هذه القوى التي اعلنت جهارا تأييدها للجيش اعادة النظر بمواقفها، خصوصاً تخفيف الحماس تجاه الاستعجال بالتمديد لقائد الجيش العماد جان قهوجي لاسيما بعد انتشار الصور على المواقع الالكترونية ومعظمها يبين تجاوزات قام بها بعض العسكريين او ارتكبتها عناصر مسلحة محسوبة على حزب الله رغم نفي الجيش لهذه الوقائع.

والارجح ان تأخر قائد الجيش بالجواب على المذكرة التي قدمها له الرئيس فؤاد السنيورة والنائبة بهية الحريري في مكتب رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي كانت سببا رئيسيا في تحلل تيار المستقبل من الالتزام بالاستعجال بإقرار التمديد، على الرغم من الملاحظات الدستورية التي غلفت الاعتراض على الجلسة النيابية لكون الحكومة مستقيلة، وكتلة المستقبل كانت على علم بجدول الاعمال ولم تبد اعتراضا عليه قبل ذلك، ولم يتحدث احد عن النظام المجلسي قبل احداث صيدا، علما ان النظام المجلسي الذي يهيمن بموجبه مجلس النواب على اعمال السلطة التنفيذية لا يمكن العمل به في لبنان، لأنه لا يوجد اكثرية نيابية مؤيدة لرئيس مجلس النواب تستطيع تمرير الاقتراحات الرئاسية فيما لو كانت هناك نية عند الرئيس بممارسة هذه اللعبة، ولكن المعطيات ومواقف رئيس المجلس التي وردت في مؤتمره الصحافي قبل جلسة الاثنين تؤكد عكس ذلك.

هل تتغير المعطيات مجددا وتعود المياه الى مجاري قنوات التشريع لتمرر ما هو ضروري للظروف الاستثنائية خصوصا التمديد لقائد الجيش؟ وبالتالي تطوى صفحة تنازع الصلاحيات الرئاسية في الوقت القاتل، حيث التعصب سيد الموقف، هذا ما تأمله الاوساط المراقبة قبل 16 الجاري.

● بيروت ـ د.ناصر زيدان

باكستان تلتزم الصمت حيال تقرير حكومي يتهمها بالفشل في رصد مكان بن لادن

إسلام أباد ـ وكالات: قالت باكسـتان انه من السـابق لأوانه القول ما إذا كان يجب معاقبة جهة ما بسبب الفشل في رصد مكان زعيم تنظيم القاعدة الذي اغتيل أسامة بن لادن طوال عقد في البلاد.

وقـال وزيـر الإعـلام الباكسـتاني برويز رشيد امس: «ليـس هذا هو وقت طـرح مثل هذا السـؤال»، بينما رفض متحدث باسـم وزارة الخارجية الباكستانية التعليق على الامر.

وجـاء تعليـق الوزير الباكستاني بعدما ألقى تحقيق حكومي مسرب بشأن قتل بن لادن باللائمة على سلطات لم يتم تسميتها بالإهمال وعدم الكفاءة والفشل في رصده أو إلقاء القبض عليه.

وقتلت القوات الخاصة التابعة للبحرية الأميركية «سـيلز» بن لادن في عام 2011 في مجمعه السكني في مدينة ابوت اباد الواقعة على بعد نحو 100 كيلومتر شمال إسلام اباد.

وشكلت الحكومة في وقت لاحق لجنة تحقيق، ولم يتم الكشف عن النتائج رسميا، ولكن جرى تسريبها لقناة الجزيرة أمس الاول.

وقالت الوثيقة إن بن لادن كان يتنقل من دون رصده بين عدة مدن في باكسـتان لخمس سنوات قبل الاستقرار في مجمع يشـبه الحصن بالقرب من منشـأة تدريب عسكرية.

وقال وزيـر الإعلام إن الحكومـة تحقق في كيفية تسريب التقرير إلى وسائل الإعلام وما إذا كانت محتوياته حقيقية.

وأضاف رشيد: «الحكومة وحدها هي المخول لها بنشر الوثيقة، سنعرف من فعل هذا». وجاء في التقرير المؤلف من 336 صفحة: «يمكن القول بوجـود إهمال وعدم كفاءة على كل مستويات الحكومة تقريبا».

ولم يلق التقرير الذي أعده قاض سابق في المحكمة العليا بالمسؤولية على شخص أو جماعة مـن الأفراد بعينهم للفشـل في تعقب بن لادن في باكستان أو رصد الغارة الأميركية في الثاني من مايو الماضي.

وكشف التقرير تفاصيل جديدة عن العملية الأميركية التي أدت إلى مقتل بن لادن ومعلومـات مثيـرة حول حياته ، مؤكـدا انه اعتمر قبعـة كاوبـوي لتجنـب رصده عبر الاقمار الصناعية الاميركية.

وكانـت الحكومـة الباكسـتانية شكلت لجنة قضائيـة بعيـد العمليـة للتحقيق بعد طلب البرلمان اجراء تحقيق مستقل.

واجرى المحققون مقابلات مـع مسـؤولين مدنيـين وعسكريين كبار وأرامل بن لادن الثلاث قبل ترحيلهن.

وأفـاد التقريـر «تثبت إفادات الشهود إلى حد كبير وجود إهمال وانعدام كفاءة تقريبا على جميع مستويات الحكم». وأضافت اللجنة أنها لم تعثر على أي عنصر يثبت الاتهامـات بالتآمر لكنه لا يسعها كذلك استبعاد إمكانية تقديم مسـؤولين رسميين حاليين أو سابقين نوعا من الدعم.

كما شمل التقرير معلومات جديدة حول حياة بن لادن اليوميـة بعد قـراره عام 2001 مـن الاجتياح الدولي بقيادة أميركية لأفغانستان ووصوله إلى باكستان في ربيع أو صيف 2002.